الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يرتفع إلى 60,5 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 6 سنتات ليبلغ 60,53 دولارا بزيادة 0,09٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط بدعم من توقعات بانخفاض مخزونات الخام الأميركية واستمرار تعطل خط أنابيب خام فورتيس في بحر الشمال، حسب «رويترز». وخلال تداولات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 16 سنتا، أو ما يعادل 0,3٪، إلى 57,72 دولارا للبرميل عن آخر تسوية. وزادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 14 سنتا، أو 0,2٪، إلى 63,94 دولارا للبرميل.

شهد 6 عمليات دخول جديدة بزيادة الملكية لأكثر من 5٪

كبار الملاك اتجهوا للأسهم الرخيصة خلال نوفمبر

شريف حمدي

صفقة «زين - عمانتل» تقفز بقيمة التعاملات لـ 420 مليون دينار

«بوبيان ب» تزيد حصتها بـ «التعليمية» للشهر الثاني على التوالي

98٪ من إجمالي القيمة لتعزيز حصص الملاك في 6 شركات

اتسمت تعاملات كبار الملاك ببورصة الكويت الشهر الماضي بالشراء بهدف تعزيز الملكيات في الشركات التي يملكون بها حصصا، أو بالدخول في شركات من خلال استهداف أكثر من 5٪.

وجاء هذا التوجه الشرائي مع اقتراب العام المالي الحالي من نهايته، وهي الفترة التي عادة ما تشهد بناء المراكز الاستثمارية إما بتعزيز الملكيات أو بنقلها من شركات لأخرى، علما أن شهر أكتوبر قبل الماضي كان قد طغت عليه عمليات البيع مقارنة بعمليات الشراء، وذلك بعد الارتفاعات اللافتة في الأسعار خلال الفترة التي سبقت ترقية بورصة الكويت لمؤشر الأسواق الناشئة فوتسي.

وظهر جليا وفقا لرصد إحصاءات «وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» أن كبار الملاك، استهدفوا أسهم الشركات ذات القيم السعرية الصغيرة والمتوسطة.

سيطرة البيع

قيمة عمليات الشراء والتي تقدر بمليوني دينار فقط إذا ما تم استثناء قيمة صفقة بيع 12٪ من اسهم مجموعة الخير في شركة زين لصالح شركة عمانتل التي رفعت حصتها في زين إلى 22٪.

ووفقا لإحصاء «الأنباء» الذي يعتمد على افصاحات البورصة لحركة التغيرات بقائمة كبار الملاك خلال تعاملات نوفمبر الماضي تبين ما يلي:

● بلغت قيمة العمليات التي تنوعت ما بين شراء وبيع واستحواذ نحو 420 مليون دينار، مقارنة مع 12 مليون دينار قيمة تعاملات كبار الملاك في أكتوبر الماضي.

● عمليات الشراء بهدف زيادة الحصص تمت على 3 شركات بواقع 4 عمليات، وبلغت قيمتها 410 ملايين دينار تشكل 98٪ من الإجمالي.

● عمليات البيع بهدف تقليص حصص كبار الملاك تمت على 4 شركات مدرجة بواقع 4 عمليات، وكانت بقيمة 8,9 ملايين دينار تشكل 2٪ من الإجمالي.

● شهدت قوائم كبار الملاك تغيرات ملحوظة بدخول مستثمرين في قائمة الكبار على 3 شركات تمت من خلال 6 عمليات لتظهر حصصها بأعلى من 5٪، وهذه الشركات هي جياد، وذلك من خلال دخول 3 جهات مختلفة لاستهداف حصص فيها، الأولى لصالح مجموعة شركة مجموعة السلام القابضة (شركة ريفلكشن للتجارة العامة والمقاولات) التي رفعت حصتها بـ «جياد» إلى 20,5٪، وكذلك شركة صرح كابيتال العقارية التي رفعت حصتها في «جياد» إلى 18,7٪، وشركة طابة الخير ومجموعتها (شركة نبراس البندر للتجارة العامة، شركة ستون للطاقة)، وهذه الشركة زادت حصتها في «جياد» إلى 16,5٪.

كما شهدت قائمة تغير كبار الملاك استهداف شركة يونيكاب، حيث قامت شركة الجون المتحدة لبيع وشراء الأسهم والعقارات برفع حصتها فيها إلى 7,5٪، وكذلك رفع على عبدالرحيم محمد فخرو ومجموعته (شركة السهم الموازي للتجارة العامة والمقاولات)، حصتهم في «يونيكاب» إلى 6,3٪، كما استهدف على عبدالرحيم فخرو شركة أجوان أيضا برفع حصته فيها إلى 8٪.

أكبر العمليات

أكبر 5 عمليات تغير في الملكية خلال الشهر الماضي من حيث القيمة، كانت كالتالي:

● جاءت في الصدارة عملية شراء عمانتل لحصة جديدة في شركة زين تقدر بـ 12٪، وكانت قيمة الصفقة نحو 408 ملايين دينار تشكل نحو 97٪ من إجمالي قيمة تعاملات كبار الملاك إلى قرابة 420 مليون دينار.

● في المرتبة الثانية، حلت عملية بيع نفذها فهد ابراهيم العثمان ومجموعته شركة العثمان للمشاريع التجارية على شركة هيومن سوفت، حيث باع 1,7٪ من أسهمه بقيمة 7,2 ملايين دينار، لتتقلص حصته بالشركة إلى 37٪ انخفاضا من 38,7٪.

● في المرتبة الثالثة، جاءت عملية بيع شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات ومجموعتها (شركة الخليج الوطنية القابضة، شركة البوابة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات، شركة العالمية للبنية التحتية القابضة) لنحو 1٪ من حصتها في شركة الاستثمارات الوطنية بنحو 900 ألف دينار، لتتقلص حصة الخير في «الاستثمارات» إلى 62,9٪.

● في المرتبة الرابعة، كانت عملية مجموعة الشركة الكويتية الأوروبية القابضة (شركة الخدمات المالية المتكاملة)، التي نفذت صفقة بيع على أسهم شركة أجوان بنحو 600 ألف دينار، من خلال بيع 8,5٪ من حصتها بقيمة بلغت 655 ألف دينار، وبذلك تقلصت حصة «الكويتية الأوروبية» في «أجوان» إلى 20,6٪.

● في المرتبة الخامسة من حيث القيمة، جاءت صفقة شراء شركة بوبيان للبتروكيماويات لزيادة نسبتها في الشركة التعليمية بنسبة 2٪، وبلغت قيمة الصفقة 695 ألف دينار، علما ان «بوبيان ب» كانت قد زادت حصتها في الشهر قبل الماضي أيضا بصفقة قيمتها 1,4 مليون دينار.

انفوغراف: شريف حمدي

تحفة معمارية جديدة في المدن السكنية الشمالية والجنوبية

«البترول» تحسم الجدل.. وتنفذ 19 محطة وقود جديدة

أحمد مغربي

30 مليون دينار لإنشاء المحطات.. وتقسيم الأعمال على مجموعتين

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة البترول الوطنية الكويتية حسمت الجدل بشأن ترسية مشروع انشاء 19 محطة وقود جديدة بالطراز المعماري الجديد الذي اعتمدته الشركة لمحطات الوقود الجديدة المزمع تشييدها في المناطق السكنية الجديدة والأماكن المزدحمة بالسكان.

وقالت المصادر إن الشركة قررت ترسية المجموعة الثانية من المحطات (المحطات الشمالية) على شركة خالد علي الخرافي بقيمة 14,4 مليون دينار، علما أن الجزء الأول من المحطات (المحطات الجنوبية) قد تمت ترسيته مؤخرا على المجموعة المشتركة للمقاولات بقيمة 15,4 مليون دينار، مشيرة الى ان اجمالي العقد للمجموعتين وصل الى نحو 30 مليون دينار.

وذكرت المصادر ان مدة إنشاء المحطات تبلغ عاما و3 أشهر منذ توقيع عقد البناء، وتتمثل الخطة المتفق عليها من قبل «البترول الوطنية» في طرح مناقصات إنشاء 100 محطة تباعا بـ 20 محطة في كل طرح، على أن يكون الانتهاء من إجمالي الـ 100 محطة وقود بحلول 2020.

وتعاني الكويت منذ سنوات من قلة عدد محطات الوقود، في ظل زيادة أعداد السيارات بشكل كبير وهو ما يؤدي إلى طول فترة انتظار السيارات عند تعبئة الوقود.

وقالت المصادر إن «البترول الوطنية» التي تدير 43 محطة وقود حاليا وضعت تصاميم جديدة لمحطات الوقود الجديدة، وذلك بطراز عصري متقدم يضاهي أحدث المحطات العالمية لتنفرد الكويت من اليوم بأحدث التحف الفنية والمعمارية في بناء وتشييد محطات الوقود التي تلبي كل احتياجات العملاء وليس الاقتصار فقط على ملء خزان الوقود، حيث تمت مراعاة كل الاحتياجات سواء للزبائن أو العاملين في هذه التصاميم بالإضافة إلى الشكل الجمالي الذي يضاهي أفضل المحطات العالمية.

وحول اماكن المحطات الجديدة، ذكرت المصادر انها تتركز في مدينة صباح الاحمد في الضاحية 5 وB4 وA1 وE4 وضاحية C K وفي الضاحية الاستثمارية والمنطقة الصناعية وضاحية N3 وفي مدينة جابر الاحمد في ضاحية N3 وA5 وومزارع العبدلي وشمال شرق الصليبخات والوفرة.

وأشارت الى انه بناء على توجهات مؤسسة البترول الكويتية لتوفير العدد الكافي من المحطات وذلك بهدف مقابلة الاحتياجات المستقبلية من الوقود نتيجة التوسع العمراني الذي تشهده البلاد، قامت الشركة بإعداد خطة شاملة لبناء 100 محطة وقود جديدة وفق أحدث تكنولوجيا، وتم توقيع عقد استشاري في نوفمبر 2015 للبدء في إجراءات إعداد دراسات الجدوى والتصاميم الهندسية الأولية لإنشاء 19 محطة تعبئة وقود جديدة.

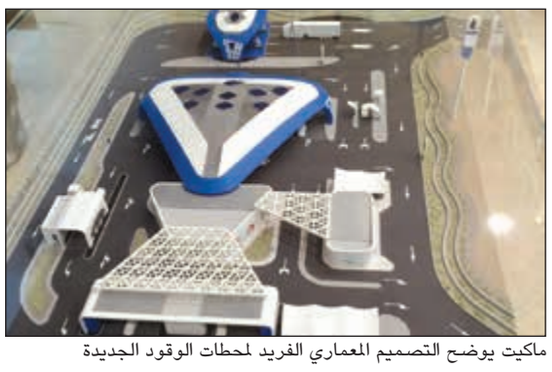

ماكيت يوضح التصميم المعماري الفريد لمحطات الوقود الجديدة

عمومية «المتحد» تقرّ تحول البنك البحريني إلى شركة مساهمة

أفاد البنك الأهلي المتحد بأنه عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية أمس بحضور مساهمين يمثلون 5,9 مليارات سهم بنسبة 79٪ من إجمالي الأسهم المصدرة.

وقال البنك في بيان للبورصة أمس، ان الجمعية وافقت على جميع القرارات الواردة في جدول الأعمال، وأهمها إنشاء شركة بحرينية مساهمة مقفلة تكون تابعة بالكامل للبنك الأهلي المتحد، وتزاول الأعمال المصرفية كبنك من بنوك قطاع التجزئة التقليدية.

كما تمت الموافقة على تحويل مجموعة من الأصول والالتزامات المحددة (بما فيها الفروع الحالية) العائدة للبنك الأهلي المتحد سواء كانت تقليدية أو متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى البنك الأهلي المتحد (البحريني)، وذلك وفقا لتقدير قرار مجلس الإدارة ورهنا بموافقة الجهات الرقابية المختصة، وتخويل مجلس الإدارة لتقرير توقيت تحويل هذه الأصول والالتزامات.

تابعة لـ «نور» تخفض رأسمالها 58٪ لإطفاء خسائر

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي أن شركتها التابعة «نور للاتصالات» خفضت رأسمالها بنسبة 58٪ ليتراجع من 33,5 مليون دينار إلى 14,14 مليون دينار. وأوضحت نور للاستثمار في بيان للبورصة، أن تخفيض رأس المال جاء لإطفاء خسائر متراكمة بقيمة 17,1 مليون دينار، إلى جانب إرجاع مبالغ نقدية للمساهمين بـ 2,25 مليون دينار. وأشارت نور للاستثمار إلى أن حصتها في المبالغ المرتجعة للمساهمين يبلغ 1,1 مليون دينار، علما بأنها تستحوذ على 49٪ في نور للاتصالات. وأضافت أن الأثر المالي للمعلومة هو انخفاض بند النقد والأرصدة بالبنوك بمبلغ 1,15 مليون دينار، وانخفاض قيمة الحصص غير المسيطرة بنفس المبلغ.

«ميد»: التركيز على تقليص العجز وإبطاء نمو الديون في 2018

القيمة المضافة في الخليج سترتفع لـ 10٪ بالسنوات المقبلة

محمود عيسى

قالت مجلة ميد انه في موازاة حملة خفض الإنفاق خلال العام الحالي في دول مجلس التعاون الخليجي، سيشهد عام 2018 أيضا تكثيف الجهود الحكومية لتطوير تدفقات جديدة من الإيرادات غير النفطية، لاسيما من خلال فرض ضرائب ورسوم جديدة على الخدمات الحكومية. وستبدأ الإمارات والسعودية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ في 1 يناير 2018، ووفقا لشروط الاتفاق الإطاري الذي وقعته الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون في ديسمبر 2016، فمن المقرر أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي الأربع المتبقية بإدخال ضريبة القيمة المضافة على مدى 12 شهرا التالية.

ورأت المجلة أن تأثير ضريبة القيمة المضافة على الشركات موضوع ساخن للمناقشة بين رجال الأعمال في نهاية عام 2017. ولا يزال الكثير غامضا فيما يتعلق بتفاصيل خطط ضريبة القيمة المضافة في المنطقة. غير أن ما هو معروف هو أن الضريبة قادمة ومن المرجح أن تزداد في السنوات المقبلة، وربما ترتفع إلى ضعف الأرقام المعلنة حتى الآن.

وقالت المجلة إن الكويت قادرة على تحقيق فائض في الميزانية العام الحالي، في ظل التوقعات بأن يصل سعر برميل خام برنت إلى نحو 52,5 دولارا للبرميل في 2017.

وأشارت المجلة إلى أن تعزيز أسعار النفط وتقليص اثر التقلبات في الأسواق لا يمكن أن يخفيا حقيقة ان المنطقة لاتزال تحاول التكيف مع نموذج اقتصادي جديد، وهو ان عائدات النفط تقل عن المستوى المطلوب لتمويل متطلبات الإنفاق الحكومي.

ومضت المجلة الى القول بأن من شأن زيادة الاستقرار في أسواق النفط عودة الثقة الاقتصادية في المنطقة، ولكن من المتوقع أن تستمر الصدمات السياسية في عام 2018، ومع عودة هذه الثقة إلى أسواق النفط العالمية والإصلاحات الاقتصادية التي بدأت تؤتي ثمارها، فمن المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي الإقليمي بقوة في عام 2018.

وقالت المجلة انه في حين نرى آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة آخذة في التحسن، فإن التحديات على المستوى التشغيلي ستظل صعبة بالنسبة للأعمال التجارية في 2018 كما كانت في عام 2017، فيما يستمر التركيز على تقليص العجز وإبطاء نمو الديون التي تهيمن على المشهد التجاري للمنطقة في عام 2018. ونتيجة لذلك، فإن النشاط التجاري في العام المذكور برغم انه سيكون مستقرا، إلا أنه من غير المرجح أن يعكس انتعاش الاقتصاد الكلي.

ويتوقع كبار رجال الأعمال الذين تحدثوا الى مجلة ميد أن عام 2018 لن يكون افضل من العام السابق، على الرغم من توقعات الاقتصاد الكلي الإيجابية.

وينطبق هذا القول على قطاع السياحة والسفر جنبا الى جنب مع قطاع الانشاءات الذي مازال يعاني من تقلص الإنفاق خلال العامين الماضيين، ما أدى الى تراجع ترسيات عقود المشاريع في دول التعاون بنسبة 40٪ من 177 مليار دولار في عامي 2014 و2015 إلى حوالي 117 مليار دولار في عام 2017، وهناك الكثير من شركات المقاولات التي تعاني من ضعف التدفقات النقدية وهو ما يمثل تحديا رئيسيا على صعيد العمليات التشغيلية، واضطرت الى تقليص النفقات استجابة لهذه الظروف الصعبة.